مقدمة

التعليم كالماء والهواء حق لكل مواطن ، شعار أطلقه الأديب المصري طه حسين في منتصف القرن الماضي،للتأكيد على أهمية التعليم ودوره في تشكيل المجتمعات الإنسانية الحديثة إذ يعد التعليم واحداً من أهم أسس التنمية البشرية والتنمية الدائمة،ولذلك تحرص الحكومات في جميع الدول على تخصيص قدر كبير من ميزانياتها للإنفاق على تطوير وجودة التعليم كماً وكيفاً وتعتبر قضية التعليم في مصر واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل، ولها آثارها الاجتماعية الواضحة، وخصوصاً مع تفشى العديد من الظواهر السلبية في النظام التعليمي كالدروس الخصوصية وتسرب التلاميذ والعنف في المدارس،وارتفاع كثافة الفصول مما دعا الكثيرين من المهتمين بعملية التنمية وبعض المفكرين إلى المطالبة بإعادة النظر في نظام التعليم المصري سواء بشكله الإداري بإعطاء المحافظات سلطات أكبر وتدعيم اللامركزية في قطاع التعليم، أو في الشق الفني والعلمي الخاص بمحتويات المناهج التعليمية أو الدعوة إلى التوسع في بناء المدارس نظراً للزيادة السكانية، وللحد من ارتفاع الكثافة داخل الفصول ولم يعد التعليم كبوابة للتقدم والنهضة قضيه محل جدل أو شك ، وتشير خبرات الدول إلي أن عمليات التنمية أو التحديث الناجحة قد بدأت بالتعليم.

من هنا فان قضيه تطوير التعليم أصبحت ذات أولوية دائمة في برامج وسياسات كل البلدان ، ليس فقط الدول الساعية للتنمية بل ربما تحظى بقدر أكبر من الأهمية في الدول المتقدمة حتى تحافظ علي مستوى تقدمها.

ولاشك أن نظام التعليم في مصر يعاني من أزمة مستحكمة تجعله عاجزاً عن مواجهه متطلبات هذا العصر، مما يهدد مستقبلها وهو ما يؤكده كتاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين التعليم والمستقبل الذي يشخص فيه حال التعليم في مصر حيث كان أكثر من نصف المدارس لا يصلح بكل المقاييس للحفاظ علي الحد الأدنى للكرامة الإنسانية ، فآلاف المدارس ليس بها دورات مياه ، ومبانيها أيله للسقوط وبعضها دون نوافذ أو أبواب ، وتحتاج إلي معامل ومكتبات وأماكن لممارسه الأنشطة ، ومع آثار الانفجار السكاني والتزايد الهائل في أعداد التلاميذ تم تحميل الفصول الدراسية فوق طاقتها وتعددت الفترات والمحصلة النهائية أن تدهورت أوضاع العملية التعليمية بشكل خطير مما أحدث تأثيراً سلبياً علي كل مكونات المنظومة التعليمية من مناهج و معلمين وفي دراسات عن التعليم والتنمية إشارات إلي عدم قدرة التعليم علي الإسهام الإيجابي في رفع إنتاجيه المتعلم حيث لم تزداد الإنتاجية إلا بمعدل ٢.٨ % لكل سنه دراسية إضافية وإلى تدني مساهمة التعليم في تحقيق نمو اقتصادي ، وانخفاض معدلات التشغيل للمتعلمين ، وعدم قدرة التعليم في الإقلال

من الفقر وتحسين توزيع الدخل وهكذا يتضح أن انخفاض جودة التعليم كانت سببا لعدم إسهام التعليم في التنمية بالقدر المطلوب ، الأمر الذي يستلزم العمل بسرعة وبكل السبل من أجل تحسين جودة التعليم وكفاءته٠

ولذلك فسوف نستعرض بعد لمحة تاريخية عن الوضع التعليمى فى مراحله التاريخية المختلفة أهم مشاكل العملية التعليمية فى مصر ثم المقترحات والحلول المطروحة لحل معضلة العملية التعليمية فى مصر والتى قوامها الإرادة السياسية وكذلك سوف نشفع البحث ببعض آراء العلماء وذوى الخبرة أمثال دكتور أحمد زويل واقتراحه بخصوص إصلاح المنظومة التعليمية فى مصر ، والله الموفق ٠

المـؤلفـون

obeikandl.com